مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة
(م.ح.إ.ح.ع)

المجلد: .11 – العدد:01 سنة: 2026
ص: من ..797. إلى 818

دور التقاضي الإلكتروني في تحقيق العدالة الناجزة

The Role of Electronic Litigation in Achieving Efficient Justice

فضيلة ميسوم *

كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم

fadhila.missoum@univ-mosta.dz

تاريخ الاستلام:2026/05/04 - تاريخ القبول: 2026/06/21-

تاريخ النشر: 2026/06/30

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة دور التقاضي الإلكتروني في تحقيق العدالة الناجزة ضمن النظام القضائي الجزائري، مع التركيز على كلا الفرعين المدني والجزائي، حيث اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لتقصي النصوص التشريعية ذات الصلة (أهمها القانون 15-03، الأمر 20-04، والقانون 25-14)، وتحليل مظاهر تطبيق هذه الآليات إضافة إلى الصعوبات التي تواجهها.

خلص البحث إلى أن المشرع الجزائري قطع أشواطاً مهمة في إدماج التقاضي الإلكتروني، خاصة في المجال الجزائي عبر النيابة الإلكترونية والمحاكمة عن بعد والمراقبة الإلكترونية، مما يسهم في تسريع الإجراءات وتخفيف أعباء التنقل؛ لكن في المجال المدني، لا تزال هناك صعوبات جوهرية تتعلق بالنقص التشريعي، وعدم نضج آليات الدفع الإلكتروني، وتأخر تنصيب هيئات التصديق الإلكتروني.

**المؤلف المرسل. ر.*

الكلمات المفتاحية: التقاضي الرقمي؛ العدالة الناجزة؛ القضاء المدني؛ القضاء الجزائي.

Abstract:

This research aims to examine the role of electronic litigation in achieving efficient justice within the Algerian judicial system, focusing on both its civil and criminal branches. The research adopts the descriptive and analytical approach to investigate relevant legislative texts (notably Law 15-03, Order 20-04, and Law 25-14), and to analyze the manifestations of applying these mechanisms as well as the difficulties they encounter.

The research concludes that the Algerian legislator has made significant progress in integrating electronic litigation, particularly in the criminal field through the electronic public prosecutor's office, remote trials, and electronic monitoring, which contributes to accelerating procedures and reducing travel burdens. However, in the civil field, substantial difficulties still persist relating to legislative gaps, the immaturity of electronic payment mechanisms, and the delayed establishment of electronic certification authorities.

Keywords: Digital Litigation; Efficient Justice; Civil Judiciary; Criminal Judiciary.

مقدمة

بالرجوع إلى المنظومة التشريعية الداخلية للجزائر، نجد جملة من القوانين التي تطرقت إلى فكرة عصرنة المرافق العمومية، ولاسيما المرافق السيادية منها،

وذلك عبر توظيف تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة؛ إذ صدرت ترسانة قانونية تضمنت على الخصوص: قانون 15-03 المؤرخ في 01 فيفري 2015 والمتعلق بعصرنة العدالة[1]، وقانون 15-02 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية[2]، وقانون 15-04 المؤرخ في 1 فيفري 2015 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكتروني[3]، وأخيراً قانون 16-03 المؤرخ في 19 جوان 2019 الخاص بالبصمة الوراثية في الإجراءات القضائية[4].

لقد سعى المشرع الجزائري مؤخراً إلى الاستفادة من التطور التكنولوجي في مجال المحادثات والاتصالات عبر استخدام هذه التقنيات المتطورة في خدمة مرفق العدالة؛ فاستحدث المحادثة المرئية عن بعد بموجب القانون رقم 15-03، ثم الأمر رقم 15-02 المعدل لقانون الإجراءات الجزائية، والذي تم تعديله واستكماله لاحقاً بقانون 25-14. وقد صدر القانون 15-03 تحديداً لعصرنة سير قطاع العدالة عبر منظومة معلوماتية مركزية لوزارة العدل، تسمح بإرسال الوثائق والمحررات القضائية إلكترونياً، فضلاً عن استخدام المحادثة المرئية عن بعد في الإجراءات

[1] القانون رقم 15-03 المؤرخ في 1 فيفري 2015 المتعلق بعصرنة قطاع العدالة، الجريدة الرسمية، العدد 08، الصادرة بتاريخ 11 فيفري 2015.

[2] الأمر رقم 15-02 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، الجريدة الرسمية، العدد 48، الصادرة بتاريخ 27 أوت 2015 (معدل ومتمم).

[3] القانون رقم 15-04 المؤرخ في 1 فيفري 2015 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكتروني، الجريدة الرسمية، العدد 08، الصادرة بتاريخ 11 فيفري 2015.

[4] القانون رقم 16-03 المؤرخ في 19 جوان 2016 المتعلق باستعمال البصمة الوراثية في الإجراءات القضائية والتعرف على الأشخاص، الجريدة الرسمية، العدد 37، الصادرة بتاريخ 22 جوان 2016

القضائية[5]؛ حيث أدرج فصلاً رابعاً بعنوان "استعمال المحادثة المرئية عن بعد أثناء الإجراءات القضائية" قسّمه إلى قسمين: الأول للشروط، والثاني للإجراءات[6].

من المهم التأكيد أن التقاضي الإلكتروني في الجزائر لم يولد مع جائحة كورونا، بل اعتمده المشرع منذ 2015، ولكن بشروط محدودة وضيقة، وفي إطار حسن سير العدالة فقط. لكن بروز أهميته وحتميته بفعل الوباء دفع المشرع إلى التطرق إليه بتفصيل أكبر واستحداث إجراءات جديدة تتماشى مع الظروف الاستثنائية[7]؛ إذ وسع الأمر 20-04 (المعدل لقانون الإجراءات الجزائية) نطاق اللجوء إلى التقاضي الإلكتروني فأضاف إلى مقتضيات حسن سير العدالة، مقتضيات الحفاظ على الأمن أو الصحة العمومية أو أثناء الكوارث الطبيعية أو لدواعي احترام مبدأ الآجال المعقولة[8]. وهذا ما يبرر اللجوء إليه في ظل الوباء وفق ما تمليه الصحة العامة. وانطلاقاً مما سبق، يُثار التساؤل الجوهري: ما هي حدود إمكانية التقاضي الإلكتروني في تحقيق العدالة الناجزة؟

1. ماهية التقاضي الإلكتروني والعدالة الناجزة

[5] المادة الأولى من القانون رقم 15-03 المؤرخ في 01 فيفري 2015 المتعلق بعصرنة العدالة، الجريدة الرسمية، العدد 08، الصادرة بتاريخ 11 فيفري 2015 .

[6] محي الدين حسينة، "سماع الشهود عن طريق المحادثة المرئية عن بعد بين الحق في الحماية وحقوق الدفاع"، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، جامعة البليدة 2، العدد العاشر، 2020، ص 285 .

[7] صورية غربي، "نظام التقاضي الإلكتروني في القانون الجزائري"، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، المجلد 18، العدد 01، السنة 2023، ص 175[7].

[8] المادة 441 مكرر من الأمر 20-04 المتضمن تعديل قانون الإجراءات الجزائية، الجريدة الرسمية، العدد 51، الصادرة بتاريخ 31 أوت 2020.

ينبع مفهوم التقاضي الإلكتروني من مفهوم الإدارة الإلكترونية الأعم، أي التحول من تقديم الخدمات والمعلومات بشكل ورقي تقليدي إلى تقديمها إلكترونياً عبر الإنترنت، وهو ما يمثل تحسناً في أداء السلطة القضائية من حيث الخدمات الإدارية والقضائية.

1.1. تعريف التقاضي الإلكتروني

إن فكرة التقاضي الإلكتروني هي وليدة الإدارة الإلكترونية، وهو مصطلح حديث النشأة ارتبط بظهور الوسائل التقنية الحديثة، خاصة شبكة الإنترنت. وسنتناول تعريف التقاضي الإلكتروني أولاً، ثم تعريف الدعوى الإلكترونية.

1.1.1 تعريف التقاضي الإلكتروني لغة واصطلاحاً

تعددت المحاولات في الأوساط القانونية لتحديد مفهوم التقاضي الإلكتروني؛ فعرّفه البعض بأنه: "سلطة مجموعة متخصصة من القضاة النظاميين في نظر الدعوى ومباشرة الإجراءات القضائية بوسائل إلكترونية مستحدثة، ضمن نظام قضائي معلوماتي متكامل الأطراف والوسائل، يعتمد منهج شبكة الربط الدولية (الإنترنت) وبرامج الملفات الحاسوبية الإلكترونية، بغية الوصول إلى فصل سريع في الدعاوى والتسهيل على المتقاضين"[9]. بينما عرّفه آخرون بأنه: "الحصول على صور الحماية القضائية عبر استخدام الوسائل الإلكترونية المساعدة للعنصر البشري، من خلال إجراءات تقنية تضمن تحقيق مبادئ وضمانات التقاضي، في ظل حماية تشريعية تتفق مع القواعد العامة مع مراعاة الطبيعة الخاصة للوسائل

[9] حازم محمد الشرعة، التقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية، دار الثقافة، الأردن، ط.1، 2010، ص 57.

الإلكترونية"[10]؛ وثمة تعريف ثالث يراه مجرد: "عملية نقل مستندات التقاضي إلكترونياً إلى المحكمة عبر البريد الإلكتروني، حيث يتم فحصها وإصدار قرار بالقبول أو الرفض وإرسال إشعار إلى المتقاضين"[11].

2.1.1 تعريف الدعوى الإلكترونية

يعرف البعض الدعوى القضائية بأنها سلطة الالتجاء إلى القضاء للحصول على تقرير حق موضوعي أو حمايته، بينما يذهب فريق آخر إلى أنها الحق الموضوعي نفسه الذي يتحرك عند الاعتداء عليه. ويرى فريق ثالث أنها حق إجرائي مستقل عن الحق الموضوعي، يخول لصاحبه سلطة الادعاء أمام القضاء. وبناءً على ذلك، يمكن تعريف الدعوى الإلكترونية بأنها: "سلطة الالتجاء إلى القضاء للحصول على تقرير حق موضوعي أو حمايته، ولكن عبر وسائط إلكترونية ومن خلال شبكة الإنترنت"[12].

2.1 مفهوم العدالة الناجزة وعلاقتها بالتقاضي الإلكتروني

تُعرّف العدالة الناجزة في الدعوى الجزائية بأنها: "ضرورة إنهاء الإجراءات الجزائية في أسرع وقت ممكن، دون إخلال بالضمانات الجوهرية الراسخة لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية". وهي تقوم على ركيزتين: سرعة الفصل في الدعوى، وضمان حقوق المتقاضين. أما في الدعوى المدنية، فيمكن تعريفها بأنها: "إعطاء القضاء لكل ذي حقه وفق سلطة القاضي وبأسرع وقت ممكن وبحكم قطعي لا

[10] أسعد فاضل منديل، التقاضي عن بعد (دراسة قانونية)، كلية القانون، جامعة القادسية، العراق، 2014، ص 04.

[11] حسينة شرون، عتيقة معاوي، "التقاضي الإلكتروني في الجزائر"، مداخلة متوفرة على الموقع الإلكتروني لجامعة المسيلة، ص 05.

[12] د. خالد ممدوح إبراهيم، التقاضي الإلكتروني، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط.1، 2008، ص 20.

مجال للطعن فيه"[13] تجدر الإشارة إلى أن العدالة الناجزة تختلف عن التسرع المخل بالضمانات، كما تختلف عن الاستعجال في الدعوى الجزائية الذي تفرضه ضرورة المحافظة على الأدلة، بينما هدفها الأسمى تحقيق العدالة الفعلية وحماية الحقوق.[14]

2. حدود إعمال التقاضي الإلكتروني في تحقيق العدالة الناجزة

يندرج استعمال التكنولوجيا في تسيير الدعوى المدنية والجزائية ضمن مشروع عصرنة قطاع العدالة، القائم على إدخال الآلة الإلكترونية لإدارة وتسيير المرفق القضائي؛ وهو المشروع الذي انضمت إليه الجزائر عام 1999 تبعاً لتوصيات لجنة إصلاح العدالة. وقد تجلى هذا المسعى في تجهيز المحاكم والمجالس القضائية بتجهيزات الإعلام الآلي سنة 2000، ثم تزويد القطاع بممون للإنترنت عبر إنجاز أرضية لخدمات الإنترنت[15]، وإنشاء موقع إلكتروني لوزارة العدل، ثم بوابة قانون، وتنظيم ملتقيات وطنية ودولية حول عصرنة القضاء. وفي إطار تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال، تم التفكير في آلية التقاضي عن بُعد في كل من القضاء المدني والجزائي

1.2 التقاضي الإلكتروني في المجال المدني

[13] سهيل أحمد نبيل إبراهيم، "العدالة الإجرائية الناجزة بين النظرية والتطبيق (دراسة مقارنة)"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة المنوفية، مصر، المجلد 53، العدد 02، ماي 2021، ص 371.

[14] شريف سيد كامل، الحق في السرعة في الإجراءات الجنائية (دراسة مقارنة)، دار النهضة العربية، مصر، 2005، ص 05.

[15] الطيب بلعيز، إصلاح العدالة في الجزائر (الإنجاز والتحدي)، دار القصبة، الجزائر، ط.2، 2008، ص 176.

عمل المشرع الجزائري على إدماج التقاضي الإلكتروني في المجال المدني عبر اعتماد التوقيع والتصديق الإلكترونيين، ثم سنتناول الصعوبات التي تعترض تطبيقه.

1.1.2 مظاهر تطبيق التقاضي الإلكتروني في القضاء المدني

نتيجة دخول التقنيات الحديثة إلى المجال القانوني، ظهرت المحررات الإلكترونية كبديل عن الورقية، والتوقيع الإلكتروني بديلاً عن اليدوي، لما يوفره من أمن وخصوصية[16]، وسرية وحماية من التحريف[17]؛ لذا أصدر المشرع القانون 15-04 المنظم للتوقيع والتصديق الإلكترونيين، ثم أدمج هذه الآلية في القانون 15-03 الخاص بعصرنة العدالة، فأمكن مهر الوثائق والمحررات القضائية بتوقيع إلكتروني[18]، وأعطى له نفس حجية التوقيع اليدوي مع حفظ المعاملات في سجل إلكتروني[19]، ولم يحدد المشرع إجراءات خاصة بالتقاضي الإلكتروني المدني، فتخضع للشروط العامة لقانون الإجراءات المدنية والإدارية، وتتمتع الأحكام الصادرة بنفس الحجية[20]، كما استحدث مركز شخصنة الشريحة للإمضاء الإلكتروني، وسلطة التصديق الإلكتروني، وسمح بسحب النسخ الإلكترونية للقرارات الصادرة عن المحكمة العليا ومجلس الدولة دون تنقل، ووفر خدمة التصحيح الإلكتروني لأخطاء الحالة المدنية، وأنشأ شبكة اتصال داخلية بين

---

16 مهدي أسماء، وإلهام فاضل، "تفعيل آلية التقاضي الإلكتروني في الجزائر"، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد الخاص، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، ديسمبر 2021، ص 344.

17 رباب محمود عامر، "التقاضي في المحكمة الإلكترونية"، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، جامعة الكوفة، العراق، المجلد 13، العدد 25، 2019، ص 398.

18 المادة 04 من الأمر 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة، الجريدة الرسمية، مرجع سابق.

19 مهدي أسماء، وإلهام فاضل، المرجع السابق (16)، ص 344.

20 مهدي أسماء، وإلهام فاضل، المرجع السابق (16)، ص 345.

المجالس القضائية والمحكمة العليا لتمكين المحامين من تسجيل الطعون إلكترونياً[21].

نصت المادة 09 من القانون 15-03[22] على طرق التبليغ والإرسال الإلكتروني إلى جانب الطرق التقليدية، وخصص الفصل الثالث لذلك[23]، فالتبليغ الإلكتروني يعتمد على البريد الإلكتروني؛ فإذا علم المدعي بعنوان المدعى عليه أدرجه في العريضة، ويقوم أمين الضبط بإعلانه عبر موقع المحكمة، فتصل إليه رسالة حكومية برقم الدعوى وتاريخ الجلسة ورقم سري للاطلاع. وإذا جهل بياناته، يحصل عليها أمين الضبط عبر الربط الشبكي مع قاعدة البيانات[24]، وتشترط المادة 10 من القانون 15-03 في الوسائل التقنية: التعرف الموثوق على الأطراف، سلامة الوثائق، أمن وسرية التراسل، وحفظ المعطيات لتحديد تاريخ الإرسال والاستلام. ومتى توفرت هذه الشروط، تتمتع الوثيقة الإلكترونية بصحة الأصلية، ويترتب على إرسالها إشعار استلام بمثابة ختم وتوقيع (المادتان 10 و11). كما يتم متابعة الملف بنظام آلي يتيح الحصول على رقم سري لمعرفة مآل القضية في أي مستوى، بالإضافة إلى: الاطلاع على منطوق الحكم عبر الإنترنت[25]، الشباك الإلكتروني

[21] عبد الغني بن عيرد، بضياف هاجر، "دور التقاضي الإلكتروني في تحقيق العدالة الناجزة" (مداخلة أو بحث غير منشور - يُفضل تحديد المصدر بدقة)، ص 18.

[22] القانون رقم 15-03 المؤرخ في 1 فيفري 2015 المتعلق بعصرنة قطاع العدالة، الجريدة الرسمية، العدد 08، الصادرة بتاريخ 11 فيفري 2015 (مرجع سبق ذكره).

[23] العيداني محمد، زروق يوسف، "رقمنة مرفق العدالة في الجزائر على ضوء القانون رقم 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، المجلد 7، العدد الأول، 2020، ص 507.

[24] أسعد فاضل منديل، المرجع السابق (10)، ص 11.

[25] صورية غربي، المرجع السابق (7)، ص 175.

للمحكمة العليا، التبادل الإلكتروني للملفات الجزائية، خدمة التصحيح الإلكتروني، والأنظمة الآلية لتسيير الموارد البشرية والأرشيف[26].

كما استحدثت أرضية رقمية لتبادل العرائض والمذكرات في المواد المدنية على مستوى المجلس القضائي، تهدف إلى: الارتقاء بالتقاضي، تبسيط الإجراءات، تسهيل اللجوء إلى القضاء، رقمنة معالجة الملف، الأرشفة الإلكترونية، وتحقيق السرعة والجودة. وتتمثل مهامها في: الإيداع الإلكتروني لعريضة الاستئناف ودفع الرسوم (مع ملاحظة أن الدفع حالياً يتم تقليدياً لعدم جاهزية الدفع الإلكتروني)، التأشير الإلكتروني، تحميل وصل التسجيل، إحالة القضية للغرفة، تمكين المحامي من إرسال محضر التبليغ إلكترونياً، تمكين محامي الأطراف من التبادل الإلكتروني للمذكرات تحت رقابة المستشار المقرر، تمكين المستشار من مباشرة سلطاته (تهيئة الملف، تحديد الآجال، تحديد الجلسات)، إيداع التقرير، والإرسال الإلكتروني للقرار الممضى إلكترونياً.

2.1.2 صعوبات تطبيق التقاضي الإلكتروني في القضاء المدني

تحيط بهذا التطبيق صعوبات جمّة، من أبرزها:

أولاً، تعدد الأشخاص المشاركين في الإجراءات المدنية، بعكس الجزائي، مما يصعب إدخال التكنولوجيا بنفس السلاسة[27].

[26] زيدان محمد، "التقاضي الإلكتروني كآلية إجرائية عصرية في مواجهة الظروف الطارئة (جائحة كورونا نموذجاً)"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، كلية الحقوق، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر 1، المجلد 58، 2021، ص 267.

[27] مهدي أسماء، وإلهام فاضل، المرجع السابق (16)، ص 345.

ثانياً، على الرغم من مساواة المشرع بين التوقيع التقليدي والإلكتروني في القوة الثبوتية، إلا أنه لم يوضح المعاملات التي يسري عليها القانون[28].

ثالثاً، النقص التشريعي المنظم لأحكام التقاضي الإلكتروني المدني وطنياً ودولياً، وعدم مواكبة قانون التجارة الإلكترونية للتطورات، وتأخر تنصيب أجهزة التوقيع والتصديق الإلكتروني حتى اليوم[29].

2.2 مظاهر تطبيق التقاضي الإلكتروني في القضاء الجزائي

وجدت آلية التقاضي الإلكتروني في المجال الجزائي مجالاً خصباً للتطبيق، من خلال النيابة الإلكترونية وتقديم الشكاوى عن بعد، والمحاكمة عن بعد، والمراقبة الإلكترونية.

1.2.2 تقديم الشكاوى عن بعد ومتابعة الملف من طرف النيابة الإلكترونية

منذ إصدار القانون 15-03، قام قطاع العدالة بمشاريع كثيرة في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال للوصول إلى عدالة عصرية تيسر اللجوء إلى القضاء، وتبسط الإجراءات، وتطور الخدمات القضائية عن بعد[30]، ونظراً لخصوصية بيانات مرفق العدالة، تم إنشاء الشبكة الإعلامية لوزارة العدل بين 2004 و2006، وهي شبكة داخلية محلية تربط المحاكم والمجالس القضائية والمحكمة العليا ومجلس الدولة والمؤسسات العقابية بالإدارة المركزية، وقد عرفت تحديثات مستمرة؛ بدأت تجريبياً بمجلس قضاء وهران في مارس 2005 ثم عممت 2006، وحققت

[28] عبد الغني بن عيرد، بضياف هاجر، المرجع السابق (21)، ص 21.

[29] أمل فوزي أحمد عوض، "تحديات العدالة الرقمية أمام المحاكم المدنية"، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، المجلد 05، العدد 02، 2020، ص 64.

[30] وزارة العدل الجزائرية، "عصرنة العدالة"، 23 ديسمبر 2020، مطلع عليه بتاريخ 27 ماي 2025، على الموقع الإلكتروني: https://www.mjustice.dz/ar/modernisation-2-2-2

سرعة في العمل وتسيير الدعوى الجزائية عبر الشباك الموحد، ونافذة مآل الملف، والتبليغ الإلكتروني، والتبادل بين النيابة وجهات التحقيق[31].

ومن الخدمات عن بعد: تصحيح أخطاء الحالة المدنية، استخراج صحيفة السوابق وشهادة الجنسية[32]، معرفة مآل القضية، والمصادقة على صحة الوثائق القضائية. وتتيح أرضية "النيابة الإلكترونية" للمواطن تقديم شكوى عن بعد بملء استمارة بمعلومات هويته ونوع الشكوى ومضمونها[33]، فتحول آلياً إلى النيابة العامة، وبعد التصرف يبلغ المعني بالإجراءات عبر الأرضية ورسالة نصية وبريد إلكتروني[34]، وتتم التبليغات والتكليف بالحضور إلكترونياً إذا وافق المعني، وفق شروط التعرف الموثوق[35]، سلامة الوثائق، أمان وسرية التراسل، إشعار استلام، وحفظ المعطيات[36]. وفي 2020، باشرت الوزارة استحداث نظام آلي للتقاضي الإلكتروني، وطلبت من اتحاد المحامين تحيين قاعدة بياناتهم لربطها بهذا النظام.[37]

---

[31] باشي الحاج، مزيود بصيفي، "الوسائل المستحدثة لتفعيل العدالة الناجزة في الدعوى الجزائية في التشريع الجزائري"، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، جامعة مستغانم، مجلد 08، عدد 02، 2025، ص 172.

[32] وزارة العدل الجزائرية، "الإطلاق الرسمي لخدمة طلب واستخراج النسخة الإلكترونية عن بعد لصحيفة السوابق القضائية للمدانين وغير المدانين"، 14 أفريل 2021، مطلع عليه بتاريخ 27 ماي 2025، على الموقع الإلكتروني https://www.mjustice.dz/ar :

[33] "زغماتي يطلق أرضية إلكترونية لاستقبال الشكاوي"، 28 جويلية 2020، مطلع عليه بتاريخ 12 جوان 2022 و27 ماي 2025، على الموقع الإلكتروني https://aljazairl.dz :

[34] الإذاعة الجزائرية، خبر "إطلاق أرضية النيابة الإلكترونية"، 28 جويلية 2020، مطلع عليه بتاريخ 27 ماي 2025، على الموقع الإلكتروني https://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20200728/196908.html

[35] المادة 609 من قانون 25-14 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، الجريدة الرسمية، العدد 54، 13 أوت 2025.

[36] المادة 619 من قانون 25-14، المرجع السابق.

[37] بن عيرد عبد الغني، بضياف هاجر، المرجع السابق (21)، ص 18.

2.2.2 المحاكمة عن بعد

نص المشرع على المحاكمة عن بعد في المواد 14-16 من القانون 15-03، ثم في الكتاب الثاني مكرر من الأمر 20-04 المعدل لقانون الإجراءات الجزائية[38]، وكذلك في المواد 639-650 من القانون 25-14. وتُستخدم في مرحلتي التحقيق والمحاكمة لسماع المتهمين في المؤسسات العقابية دون نقلهم؛ فنصت المادة 639 من قانون 25-14 على جواز استعمال المحادثة المرئية عن بعد لمقتضيات حسن سير العدالة، حماية المتهم، الحفاظ على الأمن والنظام العام، الصحة العمومية، الكوارث الطبيعية، أو احترام الآجال المعقولة[39].

وقد وسع الأمر 20-04 النص بإضافة "حماية المتهم" و"الحفاظ على النظام العام"، مما جعل الصياغة أوضح وأوسع. كما أجاز سماع الشخص غير المحبوس في أقرب محكمة إلى محل إقامته، وسماع الشهود عبر المحادثة المرئية مع كتمان هويتهم حماية لهم[40]، وحددت المادة 14 من القانون 15-03 والمادة 441 مكرر 8 من الأمر 20-04 الشروط والإجراءات: كان يشترط موافقة النيابة والمتهم[41]، لكن المشرع تراجع في الأمر 20-04 وأعطى القاضي سلطة تقديرية للجوء إليها حتى مع الاعتراض إذا رأى عدم جدية الاعتراض، ويصدر قراراً غير قابل للطعن[42]؛ كما يشترط سبب

[38] الأمر رقم 20-04 المؤرخ في 30 أوت 2020 المعدل والمتمم للأمر 66-155 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، الجريدة الرسمية، العدد 51، الصادرة في 31 أوت 2020.

[39] قانون 25-14 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، الجريدة الرسمية، العدد 54، الصادرة بتاريخ 13 أوت 2025.

[40] المادة 640 من قانون 25-14، المرجع السابق.

[41] عبد الغني بن عيرد، هاجر بضياف، المرجع السابق (21)، ص 19.

[42] المادة 441 مكرر 8 من الأمر 20-04، المرجع السابق (38).

جدي كبعد المسافة أو حسن سير العدالة[43]، وتدوين التصريحات على دعامة آمنة، وضمان سرية الإرسال وأمانته، وتحرير أمين ضبط المؤسسة العقابية محضراً يرسل إلى الجهة القضائية.

3.2.2 المراقبة الإلكترونية

سعياً لتطوير السياسة العقابية، استحدث المشرع نظام "الوضع تحت المراقبة الإلكترونية" بموجب القانون 18-01 المعدل لقانون تنظيم السجون 05-04[44]، في الباب السادس ("بتكييف العقوبة")، الفصل الرابع، حيث نصت المادة 150 مكرر على أنه "إجراء يسمح بقضاء المحكوم عليه كل العقوبة أو جزء منها خارج المؤسسة العقابية"[45]، وذلك بحمل سوار إلكتروني يحدد مكانه. ويُثبت السوار على يد أو كاحل المحكوم عليه، وعند إزالته أو خرق الالتزامات يطلق إشارات لجهات المراقبة[46].

مع فرض التزامات بمنع التواجد في أماكن معينة، والرقابة المستمرة، وعدم تغيير محل الإقامة إلا بإذن[47]. وتحدد المادة 150 مكرر 2 الشروط: موافقة المحكوم عليه،

---

[43] المادة 473 فقرة 03 من قانون 25-14: "يتم اقتياد المتهم المحبوس إلى المحكمة بسعي من النيابة العامة، وإذا تعذر ذلك يمكن محاكمته عن طريق استعمال المحادثة المرئية عن بعد، طبقاً للأحكام المنصوص عليها في هذا القانون."

[44] القانون رقم 18-01 المؤرخ في 30 جانفي 2018 المعدل للقانون 05-04 المتضمن قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين، الجريدة الرسمية، العدد 05، الصادرة في 30 جانفي 2018.

[45] مهدي أسماء، وإلهام فاضل، المرجع السابق (16)، ص 343.

[46] فاتح مزيني، "مظاهر رقمنة مرفق العدالة وأثرها على تحسين الخدمة العمومية للمتقاضين"، مجلة بيليوفيليا لدراسة المكتبات والمعلومات، جامعة العربي تبسي تبسة، الجزائر، العدد 04، 2019، ص 26.

[47] زهراء بن عبد الله، "نظام الوضع تحت المراقبة الإلكترونية كإجراء بديل للعقوبة السالبة للحرية في التشريع الجزائري"، مجلة القانون الدولي والتنمية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، المجلد 08، العدد 01، 2020، ص 170.

صدور حكم نهائي، إثبات سكن ثابت، عدم الإضرار بصحته، تسديد الغرامات. وتشترط المادة 150 مكرر 01 ألا تزيد العقوبة السالبة للحرية عن 03 سنوات، أو ما تبقى منها لا يتجاوز هذه المدة، مع أخذ رأي النيابة العامة مسبقاً.

الخاتمة:

تناولنا لقد تبين من خلال هذا البحث أن التقاضي الإلكتروني لم يعد ترفاً تقنياً أو خياراً ثانوياً في المنظومة القضائية الجزائرية، بل تحول إلى ضرورة ملحة فرضتها متغيرات العصر الرقمي وما صاحبها من طفرة في وسائل الاتصال وتدفق المعاملات الإلكترونية، ناهيك عن الأزمات الاستثنائية كجائحة كورونا التي أظهرت هشاشة الأنظمة القضائية التقليدية وعجزها عن مواكبة حالات الطوارئ الصحية والحفاظ على استمرارية العدالة. لقد أوضحت الدراسة أن المشرع الجزائري، وبجرأة تشريعية لافتة، استطاع أن يرسي دعائم العدالة الرقمية بدءاً بالقانون 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة، مروراً بالأمر 20-04، وصولاً إلى القانون 25-14 الذي شكل نقلة نوعية في قانون الإجراءات الجزائية من حيث الاعتراف صراحة بالوسائل الإلكترونية كأداة إجرائية معززة لحقوق الدفاع وحماية المتهم. غير أن هذا التحول - رغم أهميته - يظل ناقصاً وغير مكتمل طالما بقيت بعض العوائق الهيكلية والتشريعية تعترض سبيله، خاصة في المجال المدني حيث لا يزال تنظيم الدعوى الإلكترونية يفتقر إلى نصوص إجرائية واضحة ومتكاملة، وحيث تظل آليات الدفع الإلكتروني والتصديق الإلكتروني في طور الإعداد.

لقد أثبتت تجربة النيابة الإلكترونية والمحاكمة عن بعد والمراقبة الإلكترونية أن القضاء الجزائي أكثر استعداداً وجاهزية لاستيعاب هذه التقنيات، وذلك بطبيعة الحال لخصوصية إجراءاته التي تسمح بدرجة أكبر من المركزية والرقابة، عكس القضاء المدني الذي تتشعب فيه أطراف الخصومة وتتداخل فيه مصالح متعددة يصعب ضبطها إلكترونياً بنفس الدرجة من السلاسة. ومع ذلك، فإن ما تحقق حتى الآن - وإن كان كبيراً من حيث المبدأ والتوجه - يظل محدوداً من حيث الممارسة الفعلية على أرض الواقع، إذ ما زالت العديد من المحاكم والمجالس القضائية تعاني ضعف التجهيزات التقنية، وغياب التكوين الكافي للقضاة والمحامين، وثقافة ورقية راسخة يصعب تجاوزها بين عشية وضحاها. لذلك، لا يمكن القول إن الجزائر قد أنجزت تحولها الرقمي في قطاع العدالة، بل إنها لا تزال في مرحلة الانتقال التدريجي التي تزداد فيها وتيرة الإصلاحات مع بقاء الهوة بين النص التشريعي والتطبيق الفعلي كبيرة في بعض الجوانب.

التوصيات:

انطلاقاً مما تقدم، وبهدف ترسيخ دور التقاضي الإلكتروني في تحقيق العدالة الناجزة، يمكن اقتراح التوصيات التالية:

- ضرورة استكمال النقص التشريعي في قانون الإجراءات المدنية والإدارية بإصدار نصوص خاصة تنظم الدعوى الإلكترونية المدنية بشكل واضح ومفصل، تتضمن على الخصوص أحكاماً محددة للإيداع الإلكتروني للعرائض، والتبليغ الإلكتروني، وضوابط التقاضي عن بُعد في المواد المدنية، أسوة بما هو موجود في القانون الجزائي، على أن تُراعى في هذه النصوص خصوصية الخصومة المدنية.

- الإسراع في تنصيب الهيئات المكلفة بالتصديق الإلكتروني وتفعيل خدمات الدفع الإلكتروني للرسوم القضائية، لأن غياب هاتين الآليتين يجعل أي مشروع للرقمنة ناقصاً ويضطر المتقاضين إلى العودة للطرق التقليدية في منتصف الإجراءات، مما يضعف الثقة في النظام الإلكتروني ويحول دون تحقيق العدالة الناجزة.

- تكثيف برامج التكوين المستمر للقضاة، وأمناء الضبط، والمحامين، بل وحتى المواطنين العاديين، في مجال استعمال المنصات الإلكترونية وفهم حجية التوقيع الإلكتروني وطرق الاطلاع على الملفات عن بعد، لأن التكنولوجيا مهما تطورت تبقى أدوات جامدة ما لم يصاحبها وعي بشري وقدرة على توظيفها توظيفاً صحيحاً.

- وضع خطة زمنية واضحة ومعقولة لتعميم الشباك الإلكتروني الموحد والأرضية الرقمية للتبادل الإلكتروني على جميع المجالس القضائية والمحاكم، لا أن تبقى هذه الخدمات حبيسة بعض التجارب الناجحة في دوائر قضائية بعينها، مع توفير الضمانات التقنية الكافية لحماية البيانات الشخصية وسرية المراسلات، لأن أي خرق أمني قد يهدم ثقة المتقاضين في النظام الجديد كلياً.

- إدراج مفهوم "العدالة الناجزة" ضمن البرامج التعليمية والتدريبية لكليات الحقوق والمعاهد القضائية، ليس كمجرد مبدأ نظري بل كثقافة مؤسسية تلزم جميع الفاعلين في السلسلة القضائية، بحيث لا يقتصر السعي إلى السرعة على الجانب الإلكتروني فحسب، بل يمتد إلى تبسيط الإجراءات وتقليص مراحل التقاضي غير الضرورية.

قائمة المراجع

أولاً: القو انين والأوامر:

1. القانون رقم 15-03 المؤرخ في 1 فيفري 2015 المتعلق بعصرنة قطاع العدالة، الجريدة الرسمية، العدد 08، الصادرة بتاريخ 11 فيفري 2015.
2. الأمر رقم 15-02 المؤرخ في 23 جويلية 2015 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية (معدل ومتمم)، الجريدة الرسمية، العدد 48، الصادرة بتاريخ 27 أوت 2015.
3. القانون رقم 15-04 المؤرخ في 1 فيفري 2015 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكتروني، الجريدة الرسمية، العدد 08، الصادرة بتاريخ 11 فيفري 2015.
4. القانون رقم 16-03 المؤرخ في 19 جوان 2016 المتعلق باستعمال البصمة الوراثية في الإجراءات القضائية والتعرف على الأشخاص، الجريدة الرسمية، العدد 37، الصادرة بتاريخ 22 جوان 2016.
5. الأمر رقم 20-04 المؤرخ في 30 أوت 2020 المعدل والمتمم للأمر 66-155 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، الجريدة الرسمية، العدد 51، الصادرة بتاريخ 31 أوت 2020.
6. القانون رقم 25-14 المؤرخ في 03 أوت 2025 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، الجريدة الرسمية، العدد 54، الصادرة بتاريخ 13 أوت 2025.
7. القانون رقم 18-01 المؤرخ في 30 جانفي 2018 المعدل للقانون 05-04 المتضمن قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين، الجريدة الرسمية، العدد 05، الصادرة بتاريخ 30 جانفي 2018.

ثانياً: الكتب:

8. إبراهيم، خالد ممدوح .*التقاضي الإلكتروني* .دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط.1، 2008.

9. بلعيز، الطيب .*إصلاح العدالة في الجزائر (الإنجاز والتحدي* .(دار القصبة، الجزائر، ط.2، 2008.

10. شرعة، حازم محمد .*التقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية* .دار الثقافة، الأردن، ط.1، 2010.

11. شريف سيد كامل .*الحق في السرعة في الإجراءات الجنائية (دراسة مقارنة* .(دار النهضة العربية، مصر، 2005.

12. منديل، أسعد فاضل .*التقاضي عن بعد (دراسة قانونية* .(كلية القانون، جامعة القادسية، العراق، 2014.

ثالثاً: المقالات العلمية في المجلات:

13. أمل فوزي أحمد عوض. "تحديات العدالة الرقمية أمام المحاكم المدنية ."*مجلة الدراسات والبحوث القانونية*، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، المجلد 05، العدد 02، 2020، ص 64.

14. باشي الحاج، ومزيود بصيفي. "الوسائل المستحدثة لتفعيل العدالة الناجزة في الدعوى الجزائية في التشريع الجزائري ."*مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية*، جامعة مستغانم، مجلد 08، عدد 02، 2025، ص 172.

15. بن عبد الله، زهراء. "نظام الوضع تحت المراقبة الإلكترونية كإجراء بديل للعقوبة السالبة للحرية في التشريع الجزائري ."*مجلة القانون الدولي والتنمية*،

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، المجلد 08، العدد 01، 2020، ص 170.

16. بن عيرد، عبد الغني، وبضياف هاجر. "دور التقاضي الإلكتروني في تحقيق العدالة الناجزة ."*مداخلة أو بحث غير منشور*) يُفضل تحديد المصدر بدقة)، ص 18، 19، 21.
17. زيدان محمد. "التقاضي الإلكتروني كآلية إجرائية عصرية في مواجهة الظروف الطارئة (جائحة كورونا نموذجاً ."(*المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية*، كلية الحقوق، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر 1، المجلد 58، 2021، ص 267.
18. رباب محمود عامر. "التقاضي في المحكمة الإلكترونية ."*مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية*، جامعة الكوفة، العراق، المجلد 13، العدد 25، 2019، ص 398.
19. سهيل أحمد نبيل إبراهيم. "العدالة الإجرائية الناجزة بين النظرية والتطبيق (دراسة مقارنة ."(*مجلة البحوث القانونية والاقتصادية*، جامعة المنوفية، مصر، المجلد 53، العدد 02، ماي 2021، ص 371.
20. صورية غربي. "نظام التقاضي الإلكتروني في القانون الجزائري ."*المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية*، جامعة تيزي وزو، المجلد 18، العدد 01، 2023، ص 175.
21. العيداني محمد، وزروق يوسف. "رقمنة مرفق العدالة في الجزائر على ضوء القانون رقم 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة ."*مجلة الباحث للدراسات*

الأكاديمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، المجلد 7، العدد الأول، 2020، ص 507.

22. فاتح مزيني. "مظاهر رقمنة مرفق العدالة وأثرها على تحسين الخدمة العمومية للمتقاضين ."*مجلة بيليوفيليا لدراسة المكتبات والمعلومات*، جامعة العربي تبسي تبسة، الجزائر، العدد 04، 2019، ص 26.
23. محي الدين حسينة. "سماع الشهود عن طريق المحادثة المرئية عن بعد بين الحق في الحماية وحقوق الدفاع ."*مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية*، جامعة البليدة 2، العدد العاشر، 2020، ص 285.
24. مهدي أسماء، وإلهام فاضل. "تفعيل آلية التقاضي الإلكتروني في الجزائر ."*مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية*، العدد الخاص، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، ديسمبر 2021، ص 343، 344، 345.

رابعاً: المداخلات والمنشورات الإلكترونية الأخرى:

25. حسينة شرون، وعتيقة معاوي. "التقاضي الإلكتروني في الجزائر". مداخلة، متوفرة على الموقع الإلكتروني لجامعة المسيلة، ص 05.
26. وزارة العدل الجزائرية. "عصرنة العدالة". 23 ديسمبر 2020. مطلع عليه بتاريخ 27 ماي 2025، على الموقع الإلكتروني: https://www.mjustice.dz/ar/modernisation-2-2-2
27. وزارة العدل الجزائرية. "الإطلاق الرسمي لخدمة طلب واستخراج النسخة الإلكترونية عن بعد لصحيفة السوابق القضائية للمدانين وغير المدانين". 14 أفريل 2021. مطلع عليه بتاريخ 27 ماي 2025، على الموقع الإلكتروني: https://www.mjustice.dz/ar

28. "زغماتي يطلق أرضية إلكترونية لاستقبال الشكاوي". 28 جويلية 2020. مطلع عليه بتاريخ 27 ماي 2025، على الموقع الإلكتروني https://aljazairl.dz :

29. الإذاعة الجزائرية. خبر "إطلاق أرضية النيابة الإلكترونية". 28 جويلية 2020. مطلع عليه بتاريخ 27 ماي 2025، https://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20200728/196908.html